TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

التقرير النهائي
بشأن انتخابات مجلس الامة 2023

بتاريخ 8/6/2023

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

الملخص التنفيذي:

بهدف التأكد من شفافية ونزاهة انتخابات اعضاء مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع عشر التي جرت الانتخابات في يوم السبت 6 يونيو 2023 م **"وهي التاسعة عشر في تاريخ الحياة النيابية في الكويت "** في أعقاب صدور مرسوم بتاريخ 1 مايو 2023 بحل مجلس 2020 للمرة الثانية بعد أن أعادته المحكمة الدستورية، والدعوة لانتخابات جديدة، والتي ظهرت نتائجها في ساعات الصباح الاولي من اليوم التالي لاختيار (50) نائبا يمثلون الامة في الدوائر الانتخابية الخمس والتي تنافس على فيها 207 مرشحاً بينهم 13 امرأة موزعين على الدوائر الانتخابية الخمس في عدد إجمالي هو الأقل منذ انتخابات يوليو 2013.

في هذا الإطار قامت مفوضية الديمقراطية التابعة لجمعية الشفافية الكويتية برصد عميلتي التصويت والفرز بالضافة الى الاجواء الانتخابية بهدف التأكد من نزاهة الانتخابات وتقييم الممارسة الانتخابية.

علما بأنه قد بلغ عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية (**795911**) ناخب وناخبة يتوزعون الى (**388099**) من الذكور و (**407812**) من الإناث كالتالي:

الدائرة الأولى	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة
100185	90478	138364	208971	257913

هذا وقد قدرت المفوضية نسبة الاقبال على التصويت ب **52%** بشكل عام من الملاحظ ان هناك تراجعا مقارنة بنسبة الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات مجلس الأمة 2022 و التي بلغت **54%**.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

كما رصدت المفوضية جميع الاجراءات الرسمية لإدارة العملية الانتخابية، وكذلك غالبية ما تم طرحه بالفضاء الاعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي وما صرح به المرشحون في اللقاءات التلفزيونية العامة و الخاصة وبالإضافة الى تصريحاتهم الصحفية ، وذلك منذ صدور مرسوم الدعوة للانتخابات و حتى إعلان النتائج النهائية من قبل اللجنة القضائية، وخرجت بمجموعة من الملاحظات التي تم ذكرها تفصيلا في هذا التقرير، وهي ملاحظات لا تخدش في نزاهة عملية التصويت والفرز، حيث إن النهج "الشفاف" الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا وكذلك الجهات المعنية في إدارة الانتخابات وسرعة إعلان النتائج يستحق الثناء والشكر.

آملين أن يطلع المعنيون على التوصيات المرفقة مع هذا التقرير بعناية للمساهمة بشكل أكبر في تطوير الديمقراطية الكويتية وآليات إدارة الانتخابات، متمنين ان يحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه وان يمن عليهم بالأمن والاستقرار و موفور الصحة ومزيد من الديمقراطية، ولأعضاء مجلس الأمة الجدد التوفيق والنجاح في مهامهم ومسؤولياتهم لما فيه خدمة الوطن.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

المفوضية الأهلية للديمقراطية

تمهيد:

بعد صدور المرسوم رقم (62 لسنة 2023) بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة الصادر في يوم الاثنين الموافق 2023/5/1 وفقا لنظام الدوائر الخمس والصوت الواحد، والتي قرر لها يوم الثلاثاء الموافق 6 يونيو 2023 م، علما بان هذه الانتخابات هي الاولى من نوعها في الكويت التي تحدث جراء صدور مرسومين لحل برلمان 2020 (فقد تم ابطال المرسوم الأول بحكم المحكمة الدستورية، و عليه صدر المرسوم الثاني لتصحيح الخطأ الاجرائي) ، و كذلك صدور قرار مجلس الوزراء الكويتي بجلسة يوم الاثنين الموافق 29 مايو 2023م بالسماح لجمعية الشفافية الكويتية بالمشاركة و الاشراف على إجراءات و متابعة انتخابات مجلس الأمة 2023 بهدف دعم شراكة منظمات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية .

فقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال " المفوضية الأهلية للديمقراطية " التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة انتخابات اعضاء مجلس الامة 2023 و التأكد من نزاهتها وفقا للقوانين المعمول بها ، و عليه قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط للتسجيل المباشر و ذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات لكل دائرة انتخابية جريا على عادتها و قد تطوع عدد (147) ضمن الفريق المحلي ، وقد اقامت المفوضية دورة تأهيليه للمتطوعين بالتشارك مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) حيث التحق بها عدد (80) و هم العدد الفعلي للمشاركين ضمن الفريق المحلي يوم الانتخاب بالإضافة الى أعضاء الجمعية العمومية و رؤساء الفرق، كما استضافت المفوضية فريقا دوليا مكونا من عدد (2) خبراء يمثلون المعهد الديمقراطي الوطني و شبكة مراقبون التونسية بغرض المساهمة في تقييم المناخ الديمقراطي في دولة الكويت .

حيث قامت المفوضية بمباشرة الرصد العام لما ينشر من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الصادرة من الجهات المعنية بالعملية الانتخابية و كافة المرشحين و قياسها مع القوانين و الانظمة النافذة وكذلك المعايير الفنية العالمية في هذا المجال بغرض المساهمة في تقييم المناخ الديمقراطي في دولة الكويت.

وفيما يلي أهم الملاحظات حول انتخابات مجلس الأمة:

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعيـة الشفافيـة الكويتيـة
Kuwait Transparency Society

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

1) الهيئة المستقلة للانتخابات:

منذ أبطلت المحكمة الدستورية مرسوم قانون رقم **21 لسنة 2012** بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التي تولت الإشراف على الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية، فإن إدارة العملية الانتخابية لازالت على شكلها السابق من حيث توزعها بين وزارات العدل والداخلية والإعلام والبلدية مما أدى إلى وجود مثالب في إدارة العملية الانتخابية ومنها:

1- عدم وضوح أسباب شطب المرشحين من السباق الانتخابي، بالإضافة الى عدم الجدل حول مدى دستورية قانون رقم **27 لسنة 2016** بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم **35 لسنة 1962** في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة المعروف بقانون (المسيء).

2- عدم وجود تنظيم للحملات الانتخابية بالإضافة الى عدم مراقبة للخطاب الانتخابي المخالف والتراخيص اللازمة لها.

3- التأخر في اعلان النتائج النهائية التفصيلية بالإضافة الى وجود مجموعة من اشكاليات في عمليات الفرز والتجميع (الدائرة الرابعة و الثانية).

تجدر الإشارة هنا أن جمعية الشفافية الكويتية قامت بتقديم مقترحها الخاص بالهيئة المستقلة للانتخابات الى سمو رئيس مجلس الوزراء و التي كان من شأنها تلافي كل تلك الملاحظات، متمنين ان يتم تبني هذه المبادرة لتطوير العملية الديمقراطية الكويتية.

2) اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات:

جريا على العادة فقد أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. عامر لرطام قرارا وزاريا بتشكيل اللجنة الاستشارية للإشراف على انتخابات أعضاء مجلس الأمة برئاسة المستشار يونس الياسين وبعضوية المستشارين إسحاق الكندري وسلطان بوجروة وعادل الدوسري وعبدالسلام البعيجان، حيث ستتولى وضع وتشكيل اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية المشرفة على سير الانتخابات، كما وافق المجلس على تكليف المحامي العام الأول في النيابة العامة المستشار **بدر المسعد** برئاسة لجنة فحص طلبات المرشحين للانتخابات، للتأكد من توافر شروط الترشح في المتقدمين لها، إلى جانب عضوية بعض الجهات الرسمية في الدولة، منها إدارات التحقيقات والفتوى والأدلة الجنائية والانتخابات في اللجنة.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعيـة الشفافيـة الكويتيـة
Kuwait Transparency Society

ومن الجدير بالذكر ان جمعية الشفافية الكويتية قد قامت بزيارة رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالتكليف المستشار عادل بورسلي و ذلك للتباحث حول السماح لفريق الشفافية بمتابعة الانتخابات البرلمانية و التأكد من سيرها حيث كانت اللجنة القضائية المشرفة على العملية الانتخابية متعاونة مع متطوعي الفريق المحلي

التابع لجمعية الشفافية الكويتية من حيث السماح لهم بالدخول الى اللجان الانتخابية و متابعة سير عملية التصويت و الفرز.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

3) آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

منذ إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقى تلك البلاغات، فقد لوحظ خلال هذه الانتخابات أن وزارة الداخلية **أعلنت عن تخصيص خط ساخن لتلقى البلاغات عن الجرائم الانتخابية** إلا انها لم تخصص مراكز في كل دائرة انتخابية لتلقي هذه البلاغات و لم تتعاون مع منظمات المجتمع المدني عملا بقرار مجلس الوزراء، في حين تشيد المفوضية بالدور المتميز لإدارة الإعلام الأمني في استجابتها الفورية لجميع ملاحظات المفوضية.

4) جريمة شراء أصوات:

يعاقب القانون رقم **35 لسنة 1962** في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة على جريمة شراء الأصوات بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وهي من أبشع الجرائم الانتخابية وقد تناقلت وسائل الاعلام الالكترونية أخبار عن ضبط أكثر من عملية شراء أصوات في الدائرة الثانية و الخامسة وتم إحالتهم والعاملين معهم إلى النيابة بتهمة شراء الأصوات، وإذ تثمن جمعية الشفافية الكويتية عبر المفوضية الأهلية للديمقراطية جهود رجال الداخلية بالتصدي للجرائم الانتخابية في هذه الانتخابات إلا انها تدعو لضرورة وجود ضمانات حقيقية تكرس حيادية تلك الإجراءات بحيث تكون معلنه و شفافة و تشاركية مع منظمات المجتمع المدني .

وبشكل عام فإن النموذج الحالي لتقسيم الدوائر بشكلها الكبير مع نظام الاقتراع القائم على صوت واحد للناخب يسهل من تفشي جريمة شراء الأصوات، ويزيد العبء على وزارة الداخلية في تعقب هذه الجريمة.

5) استطلاعات الرأي:

من الملاحظ ان تأثير استطلاعات الرأي حول فوز المرشحين المتوقعة في الدوائر الخمس قد تقلص في هذه الانتخابات، وذلك بعد اعلان وزارة الإعلام بفرض هيمنتها القانونية وفق القانون رقم **(8) لسنة 2016** بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني وقانون **61 لسنة 2007** بشأن تنظيم الإعلام المرئي والمسموع للحد من هذه الظاهرة التي فقدت جزء من مهنيتها و تحولت إلى عمل تجاري.

6) الخطاب الانتخابي:

بسبب التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية و كذلك النظام الانتخابي المعزز للترشح الفردي الذي ساهم بشكل أو بآخر في ظهور الخطاب الطائفي و القبلي، هذا وقد تميزت هذه الانتخابات بتقلص عدد المقرات الانتخابية ، فقد قرر ثلاثة نواب في مجلسي 2020 و2022، وهم عبد الله المضف في الدائرة الأولى، وفي الدائرة الثالثة مهلهل المضف ومهند الساير، إلى جانب عضو البرلمان لأربع دورات متتالية في 2013 و2016 و2020 و2022، عبد الكريم الكندري، في بيان مشترك، في 1 مايو الماضي، في سابقة جديدة من نوعها، خوض انتخابات مجلس الأمة 2023 بلا مقار انتخابية ، وانضم إليهم بعدها بأيام، البرلماني المخضرم حسن جوهر، بإعلانه خوض الانتخابات عبر حسابه الرسمي في " تويتر".

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

كما لوحظ اكتفاء المترشحين بتقديم وعود باهتة بالتغيير وخدمة الصالح العام دون تقديم لاي اليات وأدوات لبرامج وحلول حقيقية يمكن تحقيقها على ارض الواقع ومدى جدواها على المدى القريب والمتوسط وهذا مرده الحقيقي نظام الاقتراع القائم على الصوت الواحد والتقسيم الغير متكافئ للدوائر الانتخابية.

فأغلب ما قدم من وعود هو استهداف لعواطف الناخبين وميولاتهم المختلفة عبر شعارات لا تستهدف العقول مما يغذي كالعادة استمرار ظاهرة الشعبوية خاصة بين صفوف مرشحي المعارضة.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعيـة الشفافيـة الكويتيـة
Kuwait Transparency Society

7) دور منظمات المجتمع المدني:

لاقت دعوة مجلس الوزراء لعدد من جمعيات النفع العامة بالاطلاع على العملية الانتخابية استحسانا عامة لدى المراقبين مما يعزز مناخ الشفافية و يساهم في نزاهة العملية الانتخابية، كما أن عدم سماح مجلس الوزراء لجمعية الشفافية الكويتية باستضافة فريق دولي لم يكن قرارا حكيما من حيث أبعاده في تطوير منظومة المؤسسات الديمقراطية و المساهمة في تناقل الخبرات بين المنظمات المحلية و الدولية مما يمكن ان يقدم تحسينا في ترتيب دولة الكويت في المؤشرات الدولية ذات العلاقة، الا ان الجمعية قامت باستضافة عدد (2) من الخبراء الدوليين من منظمة مراقبون التونسية و المعهد الوطني الديمقراطي بهدف الاطلاع على العملية الانتخابية و تقييمها وفقاً للمعايير الدولية .

كالعادة لازالت المفوضية تدعو السلطتين التشريعية و التنفيذية الى تعديل في التشريع الكويتي يعطي الحق لمنظمات المجتمع المدني الصلاحية في الرقابة الحقيقية على العملية الانتخابية المبنية على نص قانوني صريح و الذي من شأنه إيجاد بيئة للتقييم المستمر و اصلاح الخلل ان وجد.

ثانيا: ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

المشهد الانتخابي:

بعد التفاعل الكبير مع الخطاب السامي و ما صاحبه من جرعة إيجابية نحو الاصرار على الإصلاح الوطني و حوكمة السلطات الثلاث، متعهداً بـ"إصدار جملة من الإصلاحات السياسية والقانونية المستحقة، لنقل الدولة إلى مرحلة جديدة من الانضباط والمرجعية القانونية".

فقد توافد الناخبون والناخبات على مراكز الاقتراع بالساعات الأولى من بدء عملية الاقتراع خصوصا بأن تم تخصيص يوم الثلاثاء 6 يونيو 2023 وهو يوم عمل إلا أن الجهات الرسمية قد اعتبرت هذا اليوم عطلة رسمية لأجراء العملية الانتخابية، ويأمل الشعب الكويتي، ككل مرّة، أن تحقّق هذه الانتخابات استقراراً سياسياً بين الحكومة والبرلمان، وأن تساهم في إنهاء الأزمات المتلاحقة على مدى السنوات الماضية .

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

تمثيل ضعيف للمرأة

وجاءت مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ضعيفة، حيث خاضت 13 امرأة في الدوائر الخمس تحدي الحفاظ على التمثيل النسائي تحت قبة البرلمان ، 4 منهن مرشحات عن الدائرة الرابعة ، و6 مرشحات في الدائرتين الثانية والثالثة بواقع ثلاث مرشحات لكل دائرة، مقابل مرشحتين في الدائرة الأولى، وواحدة عن الدائرة الخامسة ، علما أن عدد الناخبات يفوق عدد الناخبين الرجال في الجداول الانتخابية، إذ يبلغ عدد الإناث 407 آلاف و148 ناخبة 51.3% فيما يبلغ عدد الناخبين الذكور 386 ألفاً و741 ناخباً، بنسبة 48.7%

ثالثا – دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات:

قامت عدة جهات حكومية في المشاركة في إدارة العملية الانتخابية، وعلى رأسها وزارة الداخلية بالإضافة إلى وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل ووزارة التربية وغيرها، نود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

1- وزارة الداخلية:

وبصفتها المعني الأول عن هذه الانتخابات تحديدا، بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دورا متميزا في تنظيم الانتخابات منذ ساعات الصباح الأولي و حتى انتهاء عمليات الفرز و اعلان النتائج، و بالرغم من التواجد الكثيف لمنتسبي وزارة الداخلية الا انه لوحظ تواجد مندوبي المرشحين في ساحات مراكز الاقتراع وتقديم المشروبات والمأكولات مع وضع صورة المرشح على الطاولات كنوع من الدعاية الانتخابية دون ان يتم ازالتها.

2- بلدية الكويت:

لوحظ عدم تواجد ممثل لبلدية الكويت في إدارة الانتخابات لدى تسجيل المرشحين، مما صعب على المرشحين الانتهاء من الإجراءات الانتخابية الخاصة بتصاريح المقرات الانتخابية و الاعلانات، علما بأن البلدية أطلقت خدماتها عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية (سهل) وذلك لتحقيق هدف الدولة للتحول الرقمي بتقديم الخدمات.

3- وزارة الاعلام:

اشرت وزارة الإعلام من خلال القنوات الرسمية وكذلك حساباتها في شبكات التواصل الاجتماعي في تغطية الأخبار اليومية الخاصة بانتخابات مجلس الأمة ، ومن الواضح أن هناك خطة لاستخلاص السياسات من الخطاب السامي الذي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله نيابة عن حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وتحويلها إلى سياسات عامة على أرض الواقع من خلال البرامج التلفزيونية والبرامج السياسية والمطبوعات والنشر والفواصل بين البرامج ، وتشكيل فرق خاصة برصد المخالفات المتعلقة بوزارة الإعلام وخاصة مخالفات يوم الصمت الانتخابي ، وقد دعت الوزارة كافة المرشحين إلى المبادرة في تسجيل برنامجهم الانتخابي لدى الوزارة وذلك لبثها على الشاشة ، ونثمن دعوة الوزارة حيث أنها تتوافق مع المعايير الدولية لدور الإعلام الرسمي وتحقق معايير الحيادية والشفافية، وقد قامت الوزارة بإيقاف برامج التحليلات الانتخابية التصنيفية المؤثرة على رأي الناخب دون وجود آلية واضحة للاستطلاع.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

التوصيات:

تحتاج الديمقراطية الكويتية عموما، وإدارة العملية الانتخابية خصوصا مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة القريبة القادمة، ومنها:

1- العمل على إصدار قانون "الهيئة العامة للديمقراطية" والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، والتصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، واستطلاعات الرأي والصمت الانتخابي، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديمقراطية.

2- مراجعة نظام الدوائر وآليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة، ومراجعة نظام الترشح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعيـة الشفافيـة الكويتيـة
Kuwait Transparency Society

3- العمل على وضع قانون يضمن حق منظمات المجتمع المدني في رقابة المسار الانتخابي كحق انساني حسب المواثيق والمعاهدات و المعايير الدولية و إضفاء مزيد من الحيادية و الشفافية لإدارة العملية الانتخابية .

4- العمل على إصدار "قانون الجماعات السياسية" الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلا من السرية المحاطة بأعمالها حاليا، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفها، وفقا للدستور.

TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption
KUWAIT

CCD
المفوضية الأهلية للديموقراطية
Civil Commission for Democracy

جمعيـة الشفافيـة الكويتيـة
Kuwait Transparency Society

5- تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962، على أن يشمل:

- تنظيم حق ممارسة الاقتراع للكويتيين المحجوزين على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.

- توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.

- تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.

- تغليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

انتهـــى